10- القطاع الزراعي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية

القطاع الزراعي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية

محمد نصيف جاسم الجنابي أحمد إبراهيم محمد
قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة بغداد

المستخلص

لقد شهدت أقطار الوطن العربي تغيرات وتطورات أقتصادية وسياسية واسعة وكان من أبرز هذه المتغيرات في المجالات الاقتصادية هو أجراء عملية الإصلاح الاقتصادي وتوجيه الاهتمام نحو حرية وصيانة الموارد الطبيعية واستعمالها بما يكفل تحقيق زيادة الإنتاج الزراعي. وتعتبر الآثار الضمنية التي تعكسها أوضاع التجارة الخارجية في إطار المستجدات الأوربية والعالمية الأخيرة على القطاعات الزراعية العربية هي الآثار الأكبر أهمية. وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أنه من المتوقع أن تشكل اتفاقية الجات مصاعب جمة للدول الأقل نمواً خاصة التي لا تنتج ما يكفيها من سلع الغذاء، أو ان اختلال موازينها الغذائية سوف يؤدي الى أحداث خلل شديد في موازين مدفوعاتها نتيجة للارتفاع المتوقع في أسعار المواد الغذائية.

The Iraqi Journal of Agricultural Sciences, 37(2) Supplement: 63 – 73, 2006 Al-Jenabi & Mohammed

AGRICULTURAL ARAB SECTOR UNDER THE INTERNATIONAL ECONOMICAL AGGLOMERATIONS

Muhammed N. J. Al – Jenabi Ahmad I. Mohammed
Dep. of Agriculture Economic – College of Agriculture
University of Baghdad

ABSTRACT

It is recognized that great changes and developments of economical and political have been happened in Arab countries. One of the most clear of the economical changes is the economical reforming and guiding the importance towards the freedom and safe keeping of natural resources then using them to achieve the increasing of agricultural production. It is considered that the inclusive effects which the situations of exporting trade reflect them include the frame of European and international of the late latest on Arab agricultural sectors, these effects are the most important.Many studies pointed out that it will be expected that (Jatt Agreement) formed great difficulties for the less developed countries especially those which are not achieved the food self – sufficiency or have no balance of food. This will made great gab of payments as a result of the expected increasing in the prices of food stuff.

المقدمة

تحتل قضية التنمية الاقتصادية مكانه بارزة في اوليات الدول في ظل المتغيرات السياسة والاقتصادية والاجتماعية شديدة التعقيد على المستوى الدولي والاقليمي، ويعتبر القطاع الزراعي احد ميادين الانشطة الاقتصادية في الوطن العربي، وأصبح ايضاً احد ميادين الصراع الدولي التي تتنافس فيه الدول لاستحواذ اكبر كمية من ناحية المساحات المزروعة وكمية الانتاج والسيطرة على الاسواق الدولية لتزيد من منافعها الاقتصادية وتحافظ في نفس الوقت على أستمرار تمتعها بمزايا تنافسية تجاه الأخرين.

لذا يتطلب من الدول العربية استثمارا نقاط القوة لديها وإن تعمل على تنمية النشاط الاقتصادي العربي من خلال المشاريع الاقتصادية الانتاجية المتكاملة. أن تطور العمل العربي في خضم هذه التكتلات سوف يعزز القدرة التفاوضية العربية في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بقضية المياه التي تعتبر مشكلة القرن الواحد والعشرين وأن الأقتصاد العربي سيتأثر بشدة من تلك المتغيرات وأن الطريق الصحيح أمام الاقطار العربية لمواجهة المتغيرات الدولية والأقليمية المتوقعة يتمثل في الاصلاحات الاقتصادية الداخلية بالأضافة الى التعاون الاقتصادي العربي وتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية العربية وأيجاد آليات اكثر قدرة لتنفيذها واستمراريتها (13).

لقد شهد العقد الأخير في هذا القرن تطورات سريعة ومذهلة أدت الى احداث تغيرات جذرية مما غير في التوازن الدولي بعد أنهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً، وحاول خلالها كل قطب من حشد الانصار وأقامة التحالفات لاضعاف كل منها الاخر سياسياً وايدولوجياً وعسكرياً. وقد دام هذا التسابق قرابه (45) عاماً وانتهى بأنهيار سور برلين في عام 1989 وتلي

ذلك تفكك الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الامريكية في قيادة العالم (8).

رغم التباطؤ الاقتصادي الذي مرت به الدول الأوربية في نهاية العقد الماضي وبداية هذا العقد ورغم الأزمة المالية التي عصفت بأقتصاديات بلدان جنوب شرق أسيا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية فقد سجل الاقتصاد العالمي في السنتين 1996، 1997 نسبة نمو جيدة بلغت 4.1% بعد ان كانت هذه النسبة لا تتجاوز 1.8% في بداية التسعينات. كما سجلت التجارة الخارجية للدول المتقدمة الصناعية في عام 1997 نمواً نسبة عالية بلغت 9.8% للصادرات و 8.6% للواردات (8) يلاحظ أن الصادرات والاستيرادات لبلدان الجنوب ارتفعت بنسبة متفاوتة للمدة 1999 – 1998 وهي المدة التي شهدت تفعيل آليات تمرير التجارة بين الجنوب والشمال فقد ارتفعت الصادرات بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 27% عام 1990 الى 31.7% عام 1998. فيما ارتفعت لنفس المدة من 26.3% الى 30.2% وبالمقارنة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي ارتفعت صادراتها من 17.4% الى 21.47% واستيراداتها من 17.9% الى 20.7% خلال المدة 1998 – 1990 (6) ونتيجة إلغاء سياسات الدعم للمنتجات الزراعية في الدول المتقدمة نتيجة التوقيع على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أدت الى ارتفاع اسعارها ومن ثم زيادة المبالغ المخصصة لاستيراد المنتجات الزراعية ويقول جلال امين أن المستهلك المصري لوحده تكبد خسائر سنوية تقدر بـ (300) مليون دولار جراء رفع الدعم في أوربا وحده (6) وتشير تجربة البانيا كذلك الى انخفاض أنتاج الحنطة فيها بسبب خفض الدعم المقدم لانتاجها من 6500 الف طن عام 1988 الى 305 الف طن عام 1996 ولم تكن البانيا تستورد من الجنوب اكثر من (50) الف طن في عقد الثمانينات بينما أصبحت تستورد بحدود (472) الف طن عام 1996 واذا ما استمر هذا الوضع في دول أخرى سيتحول الجنوب الى مستهلك مهم للإنتاج الزراعي (6).

أهمية البحث

يمكن أن تحدد أهمية البحث من خلال كونها محاولة لتحديد أهمية ودور الأبعاد السياسية والاقتصادية للمتغيرات الدولية والإقليمية الممكنة، مما يتطلب من الدول العربية أن تعيد النظر في علاقتها العربية – العربية ومن ثم الابتعاد عن كل ما يعيق تطور العلاقات العربية العربية بأتجاه خلق حالة تقارب مستمر بينها.

وبهذا تتمكن من تحقيق الاهداف الاستراتيجية وخاصة تحقيق الامن الغذائي العربي والوصول الى حالة الاكتفاء الذاتي والابتعاد عن عملية الاستيراد، بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هدف البحث

أن أهداف البحث يمكن تحديدها بما يلي:

اعادة العلاقات العربية – العربية على ضوء أسس ومعايير تتلائم مع مصلحة الامة العربية ثم تحقيق الامن للامة العربية والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية التعاون العربي ووحدة الجهود وتنسيقها وتوجيها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.

لاشك أن اتفاقية الجان وظهور التكتلات الاقتصادية له تأثير واضح على التبادل التجاري الزراعي الدولي. ويعتمد هذا على هيكل القطاع الزراعي والاهمية وحجم التبادل الدولي والسياسات الوطنية المتبعة وغيرها.

مشكلة البحث

أولاً تتضح مشكلة البحث في ظهور وتعدد التكتلات والتجمعات الاقتصادية بين كثير من دول العالم بهدف الوقوف ومواجهة المشكلات الاقتصادية التي تجابه الدول غير المنتمية الى تكتل او تجمع مما يضطرها الى الدخول في تجمعات وتكتلات أقتصادية للخروج من هذه الاختناقات . والدول العربية لم تقف مكتوفة الايدي امام هذه التكتلات والتجمعات مما حدا بها الى دخول تجمعات وتكتلات عربية عربية أو عربية أفريقية أو عربية أسيوية.

ثانياً وتمثل أهم تلك المتغيرات الدولية ذات الاثر المباشر أو غير المباشر على أوضاع الأمن الغذائي. فالغذاء سلاح لقهر الشعوب وسلب إرادتها السياسية وإخضاعها للتبعية ونظراً لتعدد الأبعاد والآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه التكتلات او التجمعات الدولية اصبح لا بد من الاهتمام بموضوع القطاع الزراعي العربي:

أولاً: التكتلات الاقتصادية الدولية

شهد العالم تحولات هامة وأساسية في العقد الأخير في القرن العشرين حيث يتجه العالم ليكون منظومة اكثر تفاعلاً. تتداخل فيها الانشطة والأبعاد المحلية والإقليمية والعالمية وتشمل جميع الميادين السياسية والاقتصادية والبيئية والعلاقات الدولية. ومن شأن هذه التحولات أن تنعكس بالضرورة على اداء القطاع الزراعي وتؤثر بشكل أو أخر على مسيرته وكفاءة أدائه(13).

10- القطاع الزراعي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية

ان العلاقات الاقتصادية الدولية تشهد سلسلة من التطورات والمتغيرات الجذرية المهمة التي تمثل النظام الاقتصادي العالمي على نحو جديد تتبوأ فيه الكيانات الاقليمية مكانة مهمة في التأثير على تلك العلاقات وينحصر في ذلك دور الكيانات الصغيرة. ومن اهم هذه التكتلات وتأثيراتها المحتملة في الاقتصاد العالمي وعلى الاقتصادات العربية ابرزها الاتي:-

التكتل الاقتصادي لدول الاتحاد الاوربي

لقد وضعت النواة الاولى لتجربة المجموعة الاوربية عام 1951 حين وقعت خمس دول هي بلجيكا، هولندا، لوكمسبرغ، فرنسا، المانيا الاتحادية وباشرت هذه المجموعة عملها عام 1952. وفي 25 مايس 1957 وقعت معاهدتي روما لانشاء المجموعة الاقتصادية الاوربية ومجموعة الطاقة النووية الاوربية. بدأ سريان معاهدة انشاء المجموعة الاقتصادية الاوربية اعتبارا من كانون الثاني عام 1958.

اتسعت المجموعة في كانون الثاني 1973 وفي عام 1981 أنضمت اليونان واسبانيا والبرتغال الى تلك المجموعة (13).

وبموجب معاهدة ماسترخت التي ابرمت بتاريخ 1993/1/10 تحولت المجموعة الاقتصادية الاوربية (EEC) الى الاتحاد الاوربي. وكان هدف دول المجموعة الاقتصادية الاوربية ايجاد سوق مشتركة وهذا ما عبرت عنه اتفاقية روما والتي تضمنت الاتي:

الغاء الرسوم الكمركية والعقود الكمية على مستوردات وصادرات السلع بين الدول الاعضاء.

الغاء اية عوائق امام حرية حركة الاشخاص والسلع وراس المال بين الدول الاعضاء.

تبني سياسة مشتركة في قطاع الزراعة.

ويهدف الاتحاد الاوربي الى اقامة مناطق حرة مع الدول الشرق أوسطية والى تحرير التجارة في غضون مدة تتراوح ما بين 10 – 15 سنة. بحيث يتم أنشاء منطقة أقتصادية أوربية شرق اوسطية تضم 40 دولة وتتكون من سوق ذات 500 مليون مستهلك. (9).

بلدان الجماعة الاوربية (الافتا AFTA): وتضم كلا من (النرويج، النمسا، فلندا، سويسرا، ايسلندا).

ففي عام 1993 جرت مفاوضات بين دول المجموعة (الافتا) لتوسيع التكتل الاوربي الى مجال اوسع هو الفضاء الاوربي وكان من المقرر انذاك ان تصبح هذه البلدان اعضاء في الاتحاد عام 1995 وقد ضغط الاتحاد الاوربي لضم بقية بلدان اوربا الشرقية من خلال عقد ما يسمى (باتفاقيات الارتباط الاوربية) وتشمل تشكوبلوفاكيا وبولندا والمجر) وقد حصل ذلك وفق الخطة. (16)

ان تحقيق التكامل من خلال الاتحاد الاوربي انطلق من مخاوف ذات طبيعة حمائية وذلك لادراك اوربا بأن تأخرها في مضمار التجارة العالمية مع اليابان والولايات المتحدة الامريكية والبلدان الصناعية الجديدة وخاصة في الفروع الصناعية المهمة كفروع المعلوماتتمثلت بوجود عقبات للانسياب الحر لعناصر الانتاج وكانت طروحات الكتاب الابيض عام 1985 (وهو كتاب نشره مجلس السوق يحتوي على قانون السوق الواحدة والاهداف التي يرمي الى تحقيقها).

فنرى ان حل الازمة يقتضي تحقيق السوق الموحدة وتبسيط وتوحيد الاجراءات والقوانين التي تكفل جريان الانتقال للحريات الاربعة المذكورة اعلاه اضافة الى تهيئة الاطار القانوني والسياسي الداعم لحركة الدمج والتوحيد.

منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية (نافتا NAFTA):

وتضم هذه المنطقة كل من (الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك)، وتشمل على الغاء القيود الكمركية ومعظم القيود غير الكمركية المفروضة على حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال فيما بينها وذلك خلال عشرة سنوات ابتداءا من عام 1994 وحتى عام 2004 .

وقد جاء أنشاء النافتا في اطار سعي الولايات المتحدة الامريكية لاستخدام هذه المنطقة الحرة عامل ضغط لمساعدتها في تحقيق بعض المكاسب المهمة من خلال المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في اطار جولة اوراغواي انذاك، اي الضغط على منافسيها التجاريين الرئيسيين للقبول بالمطالب الامريكية لتحرير التجارة في الخدمات والمنتجات الزراعية التي كانت بلدان المجموعة تتردد في قبولها.

ان الاجراءات الامريكية كانت ذات طابع هجومي للضغط على الشركاء التجاريين وفي الوقت ذاته كانت ذات طابع دفاعي ضد مشروع الاتحاد الاوربي فيما اذا اوغل في الحمائية وكذلك ضد الخط القادم من تجعات وتكتلات الشرق الجديدة.

أما من ناحية كندا ففي الوقت الذي تنظر فيه بقلق للاجراءات الامريكية الحمائية ضد الصادرات الامريكية التي تستحوذ السوق الامريكية نسبة 80% منها لكنها وجدت في المبادرة الامريكية وسيلة لقبولها الانضمام لمنظمة التجارة الحرة لتخفيف العوائق الحمائية المفروضة على صادراتها.

وكان اجتذاب المكسيك الى منطقة التجارة الحرة بمثابة الجسر الذي تطل منه امريكيا نحو اسواق امريكا اللاتينية في محاولة للخروج من مأزق الاسواق الضيقة من بقية مناطق العالم وكذلك من الركود الذي ينذر بعواقب وخيمة فضلاً عن التحديات القادمة والتي تخضع لادارة مركزية اقتصادية من قبل التكتلات العملاقة.

منتدى التعاون الاقتصادي بين أسيا والباسفيك (APEC):

ويضم هذا التجمع 18 دولة من عدة قارات وتشمل (استراليا، بروناي، كندا، شيلي، الصين، كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة الامريكية، هونك كونك، اندنوسيا، اليابان، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلاندا، بابوا (غينيا الجديدة)، الفلبين، تايوان، تايلند).

ان نموذج التعاون والتكامل الاقتصادي بين اسيا والباستيك (APEC) يتعمق في عدة اتجاهات منها استمرار وتعميق الاعتماد المتبادل فيما بينهم، وكذلك دخول اتفاق منطقة التجارة الحرة لدول (الاسيان ASEAN) حيز التنفيذ منذ عام 1993 وفي 13 تشرين الثاني من عام 1994 اجتمع رؤساء دول منظمة (أبيك في مدينة بوجير لاندنوسيا) نتج عنه أنشاء منظمة للتجارة الحرة بين الدول الاعضاء تستكمل اجراءاتها خلال 25 عاما اي تنتهي اجراءاتها عام 2010 والتي مازالت فعلا مستمرة اجراءاتها لحد عام 2006 (9) .

وتعد هذه المنطقة اكبر منطقة حرة في العالم اذ يشكل ناتجها المحلي 50% من الناتج المحلي العالمي و 45% من حركة التجارة العالمية و 40% من سكان العالم وتستهدف الاجراءات المتخذة في هذا التجمع الى ازالة القيود التجارية اعتباراً من عام 1995 وحتى عام 2010 مع تمديد هذه المدة الى سنة 2020 بالنسبة الى الدول النامية الاعضاء كما تضمنت اجراءات متطابقة مع اتفاقية الجات ومع مطالب منظمة التجارة العالمية (WTO) التي بدأ العمل بها عام 1995 (9).

مجموعة دول الاسيان (ASEAN): وتضم كلا من (ماليزيا، تايلند، اندنوسيا، سنغافوره، بروناي، الفلبين) (9) .

وتشير التطورات التي حققتها اقتصادات جنوب اسيا ان هناك نموا أيجابياً في عقدي السبعينات والثمانينات اما عقد التسعينات في سنواته الاولى فقد شهد نوع من التباطئ في مستوى النشاط الاقتصادي لاقتصاديات (الاسيان) منفردة رغم الاداء الايجابي لمجمل تلك الاقتصاديات عند النظر اليها كمجموعة واحدة اذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي 5.5% في عام 1992 وهو اقل من نظيره العالمي البالغ 6%. ويعزى ذلك الى الركود الحاصل في البيئة الاقتصادية الدولية والسياسات المحلية المقيدة لكبح الضغوط التضخمية. ويبين الجدول 1 الآتي هذه الحالة:

جدول 1. نمو الناتج المحلي الاجمالي % لدول جنوب شرق اسيا للفترة 1990–1993

الدولة	1990	1991	1992	1993
ماليزيا	9.7	8.7	8.0	7.6
تايلند	11.6	7.9	7.4	7.5
اندنوسيا	7.1	6.6	5.8	6.3
سنغافوره	8.3	6.7	5.8	8.1
بروناي	2.5	3.5	3	3
الفبين	2.7	0.8	3	1.8

المصدر (9)

والتي تبدو بها ماليزيا استمرار في تسجيل اعلى معدلات النمو في دول الاقليم حيث بلغ 8% في عام 1992 تتبعها تايلند واندوسيا وسنغافوره.

الا ان هذا التتابع تغير كلياً في عام 1993 لتسجل سنغافوره اعلى معدل للنمو وهو 8.1% تتبعها ماليزيا ثم تايلند فاندونوسيا ثم بروناي واخيراً الفلبين.

والملاحظ ان دخول مجموعة (الاسيان) في منطقة التجارة الحرة لاسيا والباسفيك (ابيك) APEC قيد من تصاعد وتأثر النمو وهذا ما تخطط له الدول الصناعية الكبرى حتى تستمر الفواصل قائمة بين الاقاليم وهيمنة الدول الصناعية الكبرى على الوضع.

ثانياً: اثر التكتلات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد العربي:

أن الترتيبات الاقتصادية او التكتلات الاقتصادية او الاسواق الدولية تقوم على اعتبارات متعددة في تجانس المستوى الاقتصادي ونمط التنمية الاقتصادية والخصوصية المكانية والتاريخية مع ترتيب عناصر ترتبط بمصالح اقتصادية وسياسية لها فاعلية في دعم ومساندة وحماية هذه التكتلات.

كان للوضع الاقتصادي العالمي انعكاسات على التجارة الخارجية العربية وخاصة تجارة النفط لانه يشكل النسبة الأعلى من الصادرات العربية وان الوطن

العربي يمتاز بقوة اقتصادية ويمتلك منظومات تمكنه من ان يصبح قوة وان يخلق كتلة عربية اقتصادية قوية تستطيع عندئذ ان تتعامل مع الكتل الاقتصادية العالمية.

والجدول 2 يبين الأهمية الأقتصادية للسكان والمساحة في الوطن العربي مقارنة مع بعض الدول الأخرى.

جدول 2. الأهمية الاقتصادية للوطن العربي

البلد	السكان بمليون نسمة	%	المساحة بالمليون كم2	%
الوطن العربي	250	9.6	14.14	1.7
الصين	1400	54.0	9.60	73.1
الهند	1000	38.6	3.17	24.1
اليابان	190	7.4	0.37	2.8
مجموع	2590	100	13.14	100
الولايات المتحدة الأمريكية	400		9.3	
الاتحاد السوفيتي (السابق)	390		22.4	

المصدر (10)

ويشير تقرير صندوق النقد الدولي لعام 1987 إلى الأهمية الاقتصادية للسكان والمساحة لبعض من الدول المختارة مقارنة بالوطن العربي حيث بلغ مجموع سكان الوطن العربي بحدود 250 مليون نسمة وتشكل الأهمية النسبية بحدود 9.6% من مجموع سكان الدول الثلاث حوالي (2590) مليون نسمة ويوضح الجدول 2 النسبة المئوية لمجموع السكان والمساحة الكلية لكل مجموعة على حدة. ويمكن للقارئ أجراء المقارنات الأخرى.

أن المؤشرات التي يعكسها الجدول 2 تؤكد ان المقومات التي تشمل مساحة الوطن العربي وقلة سكانه ووفرة موارده الطبيعية والمعدنية خصوصاً النفطية منها تجعله قادراً أن يتبوء أهمية متميزة في العالم ورغم ذلك فان التجمعات والتكتلات الدولية ادت الى ضعف دور الدول العربية في القطاع الزراعي.

ثالثاً: التجارة الزراعية العربية البيئية:

تشير أرقام التجارة الخارجية في الجدولين 3، 4 واجمالي الصادارات والواردات الكلية والزراعية والتي يمكن عن طريقها ان نستنتج ما يلي:

تتراوح أجمالي الصادرات الكلية في الوطن العربي خلال الفترة 1991 – 1996 الى ما بين 114 – 130 مليار دولار أمريكي تشكل منها:

الصادرات الاجمالية الزراعية نسبة 5.17%.

بينما تراوحت قيمة الواردات الكلية للوطن العربي خلال الفترة 1991 – 1996 ما بين (104 – 136) مليار دولار امريكي وتشكل منها الواردات الاجمالية الزراعية نسبة 17.5%.

وعلى صعيد التبادل البيني العربي يشير الجدول 3 بان المتوسط السنوي الاجمالي للصادرات البيئية العربية الكلية بحدود (40) مليار دولار امريكي وان الأهمية النسبية للصادرات الزراعية العربية البيئية تشكل نسبة 88% لا غيرها. بينما بلغ المتوسط السنوي لأجمالي الواردات البيئية خلال المدة المذكورة في الجدولين 3، 4 حوالي (37) مليار دولار أمريكي. وأن الأهمية النسبية منها للصادرات الزراعية العربية البيئية تشكل نسبة 3.15%. حيث تشكل الاهمية النسبية للصادرات العربية البيئية نسبة 32% من اجمالي الصادرات الكلية، كما تشكل الصادرات العربية البيئية الزراعية نسبة 14% من اجمالي الصادرات الزراعية الكلية وتشكل الاهمية النسبية للواردات العربية البيئية نسبة 32.5% من اجمالي الواردات الكلية وتشكل الواردات العربية البيئية الزراعية نسبة 15% من أجمالي الصادرات الزراعية الكلية.

ونستنتج من ذلك انه لا يوجد تطور للتجارة الخارجية العربية خلال المدة 1991 – 1996 لزيادة التبادل التجاري البيئي العربي سواء على المستوى الاجمالي أو على مستوى التبادل البيئي العربي الزراعي.

ومن خلال ملاحظتنا الى الارقام المدونة في الجدول 5 بإمكاننا أن نستنتج ما يلي:

هناك تذبذب في الأهمية النسبية للبلدان المذكورة في الجدول 5 خلال المدة 1970 – 1994. وهذا التذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض يعكس لنا بان هذه البلدان الحديثة التصنيع قد تتأثر بالاسعار للمواد الخام وأسعار السلع للمنتجات العالمية ذات الجودة العالية. بحيث كانت البلدان المذكورة في الجدول تعتمد في أقتصاداتها على قطاع التصدير.

خلال المدة الأخيرة أي قبل أنهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً تبنت أفكار ثورية بحيث تكون هذه الافكار هي عامل نحو التنمية، وفيما بعد تكشف تلك الدول مثل اندونيسا وماليزيا عن ابدولوجيتها السابقة وتدخل لعبة الصناعات التصديرية.

وهذا مما أضظر البلدان الصغيرة الى الانضمام في تجمعات أقتصادية أقليمية مثل السوق الاوربية المشتركة أو اتفاقية التجارة الحرة. ويعتقد الباحثان بإن الاعتبارات الاقتصادية ستدفع العديد من البلدان نحو الاندماج الاقتصادي (1).

جدول 3. تطور إجمالي الواردات الكلية والزراعية البينية العربية والأهمية النسبية لها

الوحدة : مليون دولار

السنوات	اجمالي الواردات الكلية	اجمالي الواردات الزراعية الكلية	الأهمية النسبية لإجمالي الواردات الزراعية الكلية%	اجمالي الواردات البينية العربية	الأهمية النسبية الواردات الزراعية البينية %	الأهمية النسبية لإجمالي الواردات البينية العربية إجمالي الواردات الكلية%
1991	107773	1916610	18	65928	0.9	61
1992	122438	20446	17	46187	2	38
1993	104536	19897	19	32236	3	31
1994	108806	18225	17	20028	5	18
1995	117478	19665	17	35478	4	30
1996	136448	23187	17	23488	4	17
المتوسط	116246.5	20096.8	17.5	37224.17	3.15	32.5
الفرق السنوي%	4.831	3.888		18.650		

المصدر (4)

جدول 4. تطور اجمالي الصادرات والصادرات الزراعية الكلية واجمالي الصادرات الزراعية البينية العربية

الوحدة : مليون دولار

السنوات	اجمالي الصادرات الكلية	اجمالي الصادرات الزراعية الكلية	الأهمية النسبية لإجمالي الصادرات الزراعية الكلية%	اجمالي الصادرات البينية العربية	اجمالي الصادرات الزراعية البينية	الأهمية النسبية الصادرات الزراعية البينية %	الأهمية النسبية لإجمالي الصادرات البينية العربية إجمالي الصادرات الكلية%	الأهمية النسبية لإجمالي الصادرات البينية الزراعية لإجمالي الصادرات الزراعية الكلية
1991	124107	6439	5	78604	988	1	63	15
1992	130245	5720	4	43234	821	2	33	14
1993	118330	6932	6	34040	554	2	29	8
1994	114251	6545	6	19632	773	0.3	17	12
1995	120562	5743	5	27856	1096	4	23	19
1996	124366	5738	5	35908	890	2	29	16
المتوسط	121976.8	6186.17	5.17	39879	853.67	1.88	32.33	14
الفرق السنوي%	0.042	2.279		14.503	2.068			

المصدر (4)

جدول 5. الناتج المحلي الاجمالي لدول اسيوية نامية مختارة

الدولة	75-70	80-75	85-80	90-85	94-90
هونغ كونك	6.6	12.3	5.6	7.6	4.2
كوريا	8.8	7.7	8.4	10.2	4.5
سنغافورة	9.5	8.6	6.2	8	5.8
اندنوسيا	8.1	7.9	4.7	6.3	5.9
ماليزيا	7.1	8.6	5.1	6.7	8
الفلبين	6.1	6.2	0.7 -	4.2	0.9 -
تايلاند	5.6	7.9	5.7	9.9	7.5

المصدر (1)

والملاحظ ان الدول الصناعية وجهت استثماراتها في الاسواق الاخرى مستفيدة من الحمائية الجديدة لانتقال السلع والخدمات والافراد ورأس المال.

ويواجه الوطن العربي في وقتنا الحاضر تحدياً حضارياً بالغ الأهمية ويتمثل في قصور الانتاج الغذائي العربي عن تلبية الطلب المحلي الى الغذاء وما يتركه هذا الأعتماد من أثار خطيرة على مستقبل القرار السياسي والأقتصادي العربي وقد أدى هذا الأعتماد المتزايد للوطن العربي على الخارج في مجال الغذاء الى استنزاف قدر هائل من الموارد العربية والتي كان بالامكان توجيهها نحو تحقيق الاهداف التنموية (5).

رابعاً: التصورات المستقبلية للوطن العربي

من خلال عرض أهم التكتلات الاقتصادية في العالم يمكن وضع تصورات مستقبلية عن الاقتصاد العربي في ظل هذه التكتلات والترتيبات الدولية في مجال التجارة الخارجية.

وسنعتمد عدة تصورات لخلق رؤيا عن التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي وفي الترتيبات الاقليمية التي نعتقد أن أهميتها المستقبلية تؤثر على الاقتصاديات العربية وهوالترتيب الاقليمي (الشرق اوسطي) وسيتم تناول ذلك في ظل ثلاثة تصورات وهي:

التصور الاتجاهي: ويقصد به بقاء الاوضاع الاقتصادية العربية كما هي عليه الان ومدها الى المستقبل.

التصور الاصلاحي: والذي يعني ان الاقطار العربية تتفهم حجم التحديات التي تواجهها وتحاول ان تتعامل ايجابياً مع هذه التحديات لتخفيف اثارها السلبية وتعزيز اثارها الايجابية.

التصور الذي يقضي بتوقع اندماج المنطقة العربية ضمن الترتيب الاقليمي (الشرق اوسطي).

أولاً: التصور الاتجاهي: يستند هذا التصور على مد الاوضاع الحالية والمتمثلة بهامشية الاقتصاد العربي الى المستقبل في ظل الاحداث والتطورات المتسارعة والتي تتمثل بالتوجه نحو اقامة منظمة التجارة العالمية وتوجهات العولمة وادارة الاقتصاد مركزياً. ويترافق مع هذا التصور العديد من السلبيات منها:

تباعد اقتصادي وتباين بين الاقطار العربية ويقابله زيادة التكامل والتداخل مع العالم.

اشتداد عملية الترويج للمشاريع الاقليمية على انقاض المشاريع العربية كما تزداد الضغوط الاقتصادية والسياسية لدمج المنطقة العربية في النظام الاقليمي المسمى (الشرق اوسطي) وهذا يؤدي الى الانكفاء القطري وتزايد المشاكل المتمثلة في كل مما يلي:

قطاع النفط

أن اسعار البترول قد تاكلت على مدى السنوات الماضية ما بين 1985 الى 1996 أذ انخفضت في عام 1996 الى أقل من نصف ما كانت عليه عام 1985 (حيث انخفضت من 28 دولار للبرميل الى 13 دولار للبرميل) (5). كما انخفضت من حيث قيمتها الحقيقية، نتيجة لعوامل التضخم وانخفاض قيمة الدولار لمواجهة العملات الاخرى، بحيث أصبحت تقترب من قيمتها قبل حرب اكتوبر مقومة بدولارات عام 1973. والآن ونحن في عام 2006 فقد أصبح سعر البرميل للنفط الخام يتراوح ما بين 60 – 70 دولار صعوداً ونزولاً حسب العرض والطلب والنوعية وحسب الظروف الاقتصادية الدولية والسياسة الدولية. ولكن مازالت البلدات العربية لم تتمكن من مقاومة هذه التكتلات والتجمعات الاقتصادية الدولية.

أضف الى ذلك فأن البلدان الصناعية الكبرى تحاول التقليل من الاعتماد على النفط العربي وذلك محاولة منها لايجاد البدائل وهذا مما سيؤدي الى تقليل الموارد الاقتصادية من النفط العربي وسينعكس على تخفيض معدلات الانفاق الحكومي والنفاق الاستثماري وكذلك يتأثر الناتج المحلي كما تتأكل الاستثمارات العربي في

10- القطاع الزراعي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية

الخارج وعلى العموم فأن ذلك سيؤثر على القطاع العربي سلباً.

امتداد التأثير السلبي لاتفاقات الجات ومنظمة التجارة العالمية في الاسواق العربية المحلية حيث ان فتح الاسواق والغاء أو تخفيف اجراءات الحماية التجارية يعني ان المنتجات العربية ستتعرض لمنافسة كبيرة.

ان بقاء الاوضاع العربية على حالها يعني ازدياد المجالات الاقتصادية لها في ظل الاتجاه الكبير نحو تعزيز وتكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة لذا فأنها ستكون اطراف غير متكافئة مع التكتلات الاقليمية وبالتالي تزداد تبعيتها وتتعمق في كافة المجالات الاقتصادية.

ثانياً: التصور الاصلاحي: يستند هذا التصور على افتراض وعي حجم التحديات الاقتصادية الاقليمية والدولية التي تتطلب قيام تنسيق عربي جماعي بما يؤدي الى اصلاح السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية ويمثل هذا التصور استجابة لحل مشاكل وازمات الانعزال الاقتصادي القطري والانكشاف الكبير على العالم الخارجي بأتجاه تكوين تكتل اقتصادي عربي ينهي نزعة القطرية المفرطة والتي لا تستطيع الوقوف امام النزعة الكبيرة نحو اقامة التكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية.

وينطوي هذا التصور على ضرورة تحقيق جملة من الاعتبارات اهمها: (3)

منع الازدواجية والتباعد بين المشروعات الاقتصادية العربية وتحقيق نوعاً من التكامل الافقي والرأسي بينها وهذا يعني التكامل الاقتصادي العربي كمرحلة من مراحل الوحدة الاقتصادية العربية.

الاستثمار المشترك في مشاريع البنية التحتية.

تعزيز موقف الاقتصادات العربية ازاء التكتلات الاقتصادية العملاقة بالتنسيق الجماعي.

تحقيق ترابط وتكامل بين هياكل الانتاج العربية.

وفي ضوء تلك التصورات يمكن ان نتوصل الى تصور يشير الى تحسن الاعتماد المتبادل الذي سوف يتم على حساب علاقات العالم العربي مع الخارج بالاستفادة من المزايا النسبية لكل قطر عربي والتي سوف تعزز التكامل الاقتصادي العربي البيني.

ثالثاً: رؤية للمشروع الاقتصادي الشرق اوسطي:

من التصورات المهمة على المستوى الاقليمي هو ما يجري الترويج له في اطار المحتوى الاقتصادي للسلام السياسي من خلال المشروع القديم الجديد المتمثل بالنظام الاقليمي (الشرق اوسطي) والذي لا يتوقف عند حدود اقامة (سوق شرق اوسطية) بل انه يمتد ليشمل تأسيس نظام جديد (اقتصادي – سياسي – امني) يستند برنامجه الاقتصادي على اسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومؤسساتها الرئيسية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية) والتي من اهم مبادئها ما يطلق عليه بالايدولوجية الاقتصادية الليبرالية وما يترتب عليها من التزام بأقتصاد السوق "الخصخصة" وتحرير التجارة وتقليص دور الدولة بالاقتصاد وفق آلية تقوم على تطبيع العلاقات الاقتصادية أضافة الى السياسة والدبلوماسية بين التجمعات والكيانات الاقتصادية الدولية وبلدان الوطن العربي ضمن التسويات الثنائية القائمة في اطار التوزيع الجديد للادوار في محاولة لتهميش المنطقة العربية واستغلال موارد النفط المالية لتعميق دمج المنطقة في الاقتصادات الرأسمالية عن طريق برنامج واسع بتمويل خارجي يمول من كل الولايات المتحدة الامريكية ودول النفط العربية والمساعدات التي ستقدمها اوربا واليابان.

وتبنت هذه السوق اسس جديدة للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة في اطار المبادئ التالية: (3)

الانفتاح الاقتصادي الكامل على العالم عموماً وبين دول المنطقة بضمنها الدول العربية وغير العربية.

تعاون اقليمي متعدد الاطراف يستند الى الانفتاح التجاري بين بلدان المنطقة ويهدف الى اقامة تجمع اقليمي شرق اوسطي بديلاً عن اي تجمع عربي ويكون فيه (الكيان الصهيوني) هو المركز والبلدان العربية هي الاطراف. واصبحت هذه الرؤيا الأقتصادية تفرضها عولمة النظام الاقتصادي الجديد على المنطقة تتبعها ابتداءاً قبل الحديث عن تحقيق (السوق الشرق اوسطية) ومنها:

مواصلة اقتصادات المنطقة للتحول بأتجاه الليبرالية الاقتصادية والانفتاح والخصخصة وتقليص دور الدولة بما يضمن نمو رأس المال الخاص.

اصلاح السياسات الاقتصادية لبلدان المنطقة كأساس لدمج اسواق المنطقة بالاسواق العالمية الرأسمالية.

حرية حركة السلع ورأس المال والعمل والتخفيض التدريجي للقيود الكمية تمهيداً لقيام منطقة تجارة حرة في الشرق الاوسط (MEFTA) على غرار (NAFTA).

تقسيم العمل بين بلدان المنطقة وفق الميزة النسبية في انتاج السلع.

الاستنتاجات

تطوير السياسات الزراعية الانتاجية لرفع معدلات نمو الانتاج الزراعي في اطار خطة عربية متكاملة يستفيد

من المزايا النسبية لدى كل بلد ويشمل ذلك تطوير الهياكل الانتاجية والخدمات التسويقية والتمويلية والاقتصادية وتبادل المعلومات والبحث العلمي الزراعي واستخدام التقنية الحديثة والمحافظة على البيئة والتوفيق بين نشاطات القطاعين العام والخاص وتشجيع الاستثمارات في الزراعة.

نظراً للظروف الصعبة التي يمر بها الوطن العربي في الوقت الحاضر، ولذا يتطلب من البلدان العربية تحسين مستوى أداء المنظمات القائمة والتنسيق في المجال الاستثماري وتقسيم العمل بين الدول العربية وذلك لزيادة درجة تشابك المصالح العربية الانتاجية والاقتصادية للعمل على تمويل البيئة الانتاجية المتماثلة والمتنافسة الى بئية متكاملة بهدف الاستفادة من المزايا النسبية وزيادة التبادل التجاري البيني وخاصة للسلع الزراعية.

أن التبادل التجاري بين الدول العربية خاصة وان هذا التبادل شكل نسبة ضئيلة بحدود 10% في مجمل التجارة الخارجية للدول العربية.

أصبحت التكتلات والتجمعات الاقتصادية الدولية المختلفة تلعب الدور المحرك في نمو التجارة الخارجية للدول الاعضاء فيها وأن هذه التجمعات الاقليمية قد حققت نمواً في التجارة البيئية كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الاوربي الذي وصلت هذه النسبة فيه نحو 70% من اجمالي تجارتها الخارجية.

من خلال الانعكاسات السلبية الناتجة عن تدهور القطاع الزراعي هي الوطن العربي. أدت الى تدهور مستوى معيشة المزارعين وسكان الريف، كما تجلت مظاهر الفقر وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل. وان تراجع هذا القطاع وما نتج عنه من سلبيات على الاقتصاد والعام والامن الغذائي بشكل خاص.

مما لا شك فيه بأن الازمان المتوالية على الوطن العربي ساهمت أيضاً في تدهور القطاع الزراعي والعجز الغذائي بالاضافة الى ضعف الموارد المالية المستثمرة في هذا القطاع مما زاد في تفاهم العجز وشلل المؤسسات وتراجع كبير في عطائها. كما أنعكس أيضاً على تنفيذ المشاريع وخاصة مشاريع الري واستصلاح الاراضي والتصنيع الزراعي مما انعكس على ارتفاع كلفة الانتاج وارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج.

التوصيات

1.وهنا تأتي أهمية التعامل والتعاون والتكامل العربي الذي لا مناص لها من اخذها جميعاً بعين الاعتبار، اذا ما اردنا السير والاستمرار بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.نتيجة للتطورات العلمية والمعلوماتية في العالم وعلى ضوء المتغيرات الاقتصادية العالمية والاقليمية، يتطلب من المستثمر العربي اعادة توجيه أستثماراته من الخارج الى الوطن العربي، حيث أن الوطن العربي هو أكثر ضماناً للمستثمر لاستثماراته في البلاد العربية من الدول الاوربية الاخرى بسبب ما يعاني الاقتصاد العالمي من أزمة واسعة النطاق خاصة بعد الانهيارات في بعض الاسواق المالية العالمية والتقلبات في اسعار الصرف وانشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى توفر سوقاً واسعاً تتناسب مع تطلعات المستثمرين وتدفعهم الى اعادة توظيف اموالهم في الوطن العربي.

3.ان مساهمة القطاع الزراعي العربي من الناتج المحلي الاجمالي مساهمة ضئيلة لا تتناسب مع أهمية هذا القطاع في الاقتصاد العربي ولا مع ضخامة حجم القوى العاملة. وان هذا في الوطن العربي. الا انه بأتباع استراتيجية للاعتماد الجماعي العربي على الذات يتطلب أجراءات تصحيح الاساليب الاستهلاكية واجراء التحسينات الممكنة لزيادة الانتاج.

4.نظراً لان حجم الخسائر الاقتصادية المترتبة عن تدهور القطاع الزراعي وتراجع نسبة الامن الغذائي واتساع الفجوة الغذائية وتزايد فاتورة الغذاء المستوردة. ولذا يستوجب أعادة النظر بسرعة لوضع استراتيجية زراعية شاملة واقعية قابلة للتنفيذ والتطور ضمن المعطيات والموارد الطبيعية العربية المتوفرة أخذين بنظر الاعتبار التغيرات والمستجدات العالمية والاقليمية وتحرر التجارة الدولية.

5.ان مستلزمات النجاح في تحقيق التنمية الزراعية في ظل التكتلات الدولية والاقليمية اي في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة تحتم قيام قطاع زراعي عربي – مبني على اسس تكنولوجية متطورة وحديثة مما يستوجب تطوير الخبرات الفنية والارشادية وتطبيق البحوث بحيث يُمكن العامل المؤثر على الانتاج من منافسة السلع الاجنبية.

6.أنه من الضروري أقامة مؤتمر عربي بواسطة جامعة الدول العربية لبحث جميع الامور الاقتصادية والقضايا التي تمس بالمستقبل العربي وعلى وجه الخصوص جانب الامن الاقتصادي العربي بشكل عام والامن الغذائي وأمن المياه بشكل خاص ومن ثم بحث القضايا العربية المشتركة وكذلك قضية العلاقات الاقتصادية العربية مع مختلف التكتلات الاقتصادية العالمية ومدى تأثيرها على اقتصادات الوطن العربي.

10- القطاع الزراعي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية

المصادر

1. الآمين، عبد الوهاب. 1997. مستقبل الرأسمالية كيف ستحدد القوى الاقتصادية في الوقت الحاضر. مجلة بحوث اقتصادية عربية. العدد الثامن. القاهرة.
2. برنامج الامم المتحدة الانمائي. 1998 – 1999. تقرير التنمية البشرية.
3. حربي، رسول راضي. 1996. الترتيب الاقتصادي الجديد وأثره على أقتصادات الوطن العربي. محاضرة مقدمة من قبله في الموسم الثقافي في الجامعة المستنصرية. بغداد.
4. خزمه، محمد. 2000. سياسة تنمية التجارة العربية السورية – الواقع والمعوقات ومقترحات التطوير. اتحاد المهندسين الزراعيين العرب، المؤتمر العلمي الثقافي المنعقد في بغداد في 11 – 2000/4/15.
5. رشيد، عبد الوهاب حميد. 1985. العجز الغذائي ومهمة التنمية العربية. معهد الانماء العربي ، الدراسات الاقتصادية. ص188.
6. السافر، محمود خالد. 2002. العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بغداد.
7. سرافين، محمد. 1966. واقع الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، دمشق.
8. شومان، عدنان. 2000. التجارة البينية الزراعية في ظل المتغيرات الدولية. اتحاد المهندسين الزراعيين العرب، المؤتمر العلمي الثاني المنعقد في بغداد في 11-2000/4/15.
9. صالح، ربيع خلف. 1995. التعاون الاقتصادي في شرق آسيا واثره على الاقتصادات العربية. أطروحة دكتوراه . قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد.
10. صندوق النقد الدولي. 1987. التقرير السنوي.
11. صندوق النقد الدولي. 1995. التقرير السنوي.
12. عبدالله، حسين. 1997. مستقبل الطاقة في مصر. مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة، العدد الثامن.
13. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 1995. دراسة اوضاع الزراعة العربية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية المرتقبة في المنطقة العربية. الخرطوم، كانون اول.
14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 1996. التقرير السنوي. الخرطوم.
15. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 2000. التقرير السنوي. الخرطوم.
16. IMF Survey. 1996. European Community Banking. December, 11th.